حديث المالية
Hadith El malia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

www.if.org.lb | نشرة صادرة عن المعهد المالي | العدد رقم ٧ – كانون الثاني ٢٠٠٠

الوطن ينظر...



لقد خلقت دعوة رئيس الجمهورية إلى العمل على إدارة في خدمة المجتمع ترقباً مزدوجاً:

–من ناحية الموظفين، أملين تحسين وضعهم

–ومن ناحية المواطنين، بانتظار وقت يصبح الموظف ممثلاً فعالاً ومحترماً للدولة في الحياة اليومية.

من الجلي أنه لا بد من إعادة النظر في دور الموظف، فالصورة التي يعكسها، وظروف عمله وأجره ومؤهلاته المهنية تدعو إلى التحسين. كما أن تحديث مباني وأدوات العمل جار على قدم وساق. وقد يحكم البعض بأن وتيرة العمل هذه تفتر سرعةً – وأنا أول من استاء من النقص في الإمكانيات المتاحة– غير أن التحسن يصبح ملموساً أكثر فأكثر.

سوف تسرع عملية زيادة الأجور، بالإضافة لإمكانية التعويض المادي عن الساعات الإضافية، بالتوافق مع ترتيبات مشروع ميزانية العام ٢٠٠٠. يتم تنظيم تدريبات لمنح كل موظف الخبرات التي يحتاجها. كما أنني لا افقد الأمل في أن إصلاح طرق إدارة الموارد البشرية سوف يتيح لنا تسريع بلورة المهن وتسليم المسؤوليات الجديدة إلى من هم أهل للقيام بها.

هذه الإجراءات لن يكون لها الأثر المنشود إذا لم يقم كل موظف في الوزارة بالمشاركة في الجهد الجماعي الهادف إلى التجديد على صعيد الوطن.

تشمل هذه المشاركة تصرفين واضحين:

- الرغبة في خدمة الأمة، كل الأمة والأمة فقط.
- القبول بإعادة النظر وبالبحث الدؤوب في سبيل تطوير المعلومات والتصرفات تجاه المواطنين في علاقتهم مع الإدارة.

هذا كل شيء وهو بالكثير. ولكنني متفائل.

منذ سنة وأنا وزيركم قد سررت لاكتشاف إدارة مكونة من نساء ورجال طموحين بالنسبة لأنفسهم، للوزارة التي ينتمون إليها وبالنسبة للبنان في الوقت نفسه.

هذا الطموح الجماعي يظهر أن الرغبة في التغيير موجودة وأن الموظف على استعداد لبذل الجهود ما دامت مقدرة.

كما كان من دواعي سروري أن ألاحظ تغير في التصرف في وزارتنا في الأشهر الماضية. وبتقديري يعود الجو السائد حالياً إلى مصادفة عوامل عدة:

- الوعي أن الموظف العام يتمتع بوضع مميز عن بعض موظفي القطاع الخاص–هذا المركز لا يفسره سوى الحس بالمسؤولية تجاه بلدنا ومواطنيه كافة.
- من جهة ثانية يشكل الإدراك بان المشاكل التي نصادفها أثناء عملية تحسين فعالية وزارتنا قد تكون مثيرة للاهتمام وحافزة فكرياً.
- أخيراً الاقتناع بأن الركود داخل الإدارة سوف يتلاشى حتى وان بدت الفكرة صعبة.

لقد بدأت ملامح هذا التغيير في الأجواء الداخلية لإدارتنا تطل برأسها للعموم.

اليوم عيون المواطن مسلطة علينا. المواطن يتوقع منا أمراً ما. وما زال يعتريه بعض الشك حول إمكانية التمتع بإدارة فعالة عادلة، غير قابلة للفساد، كفوؤة ومصغية لحاجات الأمة. لكن المواطن يريد أن يؤمن بذلك من جديد. هذا حتماً بمثابة تطور إذا ما قارنا هذه التوقعات بحالة اللامبالاة والازدراء التي قد أبداها المواطن في الماضي القريب!

ينبغي من أي موظف أياً كانت رتبته أو وظيفته أن يلبي نداء الأمة. فضرورة تلبية هذا الواجب ليست مجرد فردية فهي شرط مصيري لكيان لبنان.

واعني قولي هذا: على موظف عام ١٠ ما بعد الحرب أن يضحي عاملاً نشيطاً لإعادة إعمار دولة الحق والمساواة بين المواطنين تجاه الإدارة.

الوطن يراقبنا لان أملاً جديداً قد ولد. ففي إطار الجهود المبذولة في كل إدارة، تستقطب وزارة المالية معظم الانتباه لأنها تلعب دوراً أساسياً لإخراج البلاد من وضع الاستدانة الحالي. فكل لبناني، وكل والد ووالدة مهتمان بتربية أولادهما وصحتهم وكل تاجر أو رئيس مصلحة وكل متقاعد بقليل من الوارد، وكل شاب يرغب بالعيش ببلد يفخر منه وكل مواطن يتوقع من إدارتنا بشكل خاص أن تكون مثالية. مثالية بالنزاهة من غير شك لكن بالنشاط وبحس الخدمة كذلك. وأمنيتي للعام ٢٠٠٠ هي أن نحقق الآمال التي توصلنا إلى خلقها.

وزير المالية الدكتور جورج قرم

كلمة الوزير 1
تدريب 2
المكتبة المالية 3
لقاء 4
جمارك 5
الضريبة على القيمة المضافة 6
الملف: معلوماتية 7
بقلم الموظفين في وزارة المالية 8
مشكلة العام ٢٠٠٠ 9
حياة الوزارة

إلى ما تهدف دورات التدريب العام في المعهد المالي؟

لا شك أن تقنيات العمل في تغير مستمر ومن واجبنا تعلمها. كما أننا نعلم انه من واجبنا الاستعلام حول كيفية تطبيق القوانين والأنظمة الجديدة. ونعرف أيضاً أن المكننة محتمة في مكاتبنا وأن التنسيق في الإجراءات بين مختلف مراكز الوزارة هو واجب وضرورة كي يصل إلى المكلف في بعبدا نفس المعلومات التي يتلقاها المكلف في طرابلس وبيروت.

ولكن لماذا يتوجب علينا تكريس الوقت والجهد لفهم طرق سير الاقتصاد اللبناني أو لإنعاش معلوماتنا في مجال القانون العام؟ ليس ذلك مرتبطاً مباشرةً بعملنا اليومي: فهل هذا كله غير مجد؟

عندما يدعى الموظفون للمشاركة في دورات كهذه في المعهد المالي، قد يتساءل البعض عن الجدوى من ذلك ويقولون لأنفسهم:"نعم للتدريبات المهنية وكلا للتدريبات العامة!"

التجربة تبرهن أن المنادين بذلك هم على خطأ فادح.

عندما نغرس بذرة في أرض غير صالحة لا يسفر ذلك عن شيء. أما إذا أردنا لها الحياة فيجب تحضير التربة الملائمة مسبقاً. الظاهرة عينها تجد مجال التطبيق في نطاق اكتساب المعلومات. فان كنت مكلفاً منذ سنوات عدة بتغطية ضريبة ما ويخاطبني أحدهم عن ضرورة تغيير طرق عملي لأتوصل إلى نسبة تغطية وعدالة ضريبية أفضل، فسوف أتساءل لماذا يتدخل هذا الشخص بأمور لا تعنيه. من الممكن تنظيم دورات تدريبية خاصة يسفر عنها كنتيجة أولية إراحة ضمير المنظمين لهذه الدورات إلا أنها سوف تحيد عن تحقيق الغاية المنشودة ألا وهي إقناع من توجه إليهم.

لكي تلقى هذه "الإعدادات التقنية" نتيجة إيجابية لدى كل واحد منا يجب أن تجد استعداداً للتقبل من قبلنا. وهذا يفترض وجود الشرطين التاليين:

أولا: إمكانية وضع عملنا اليومي ضمن نطاق أوسع إن كنا مقتنعين وقادرين على الشرح للآخرين كيف ولماذا يقع على عاتق الموظف اللبناني واجب القيام بصلة الوصل بين الإدارة والأمة، بالتالي نهتم بتطوير الإجراءات داخل قطاعات الوزارة.

إذا كنا مقتنعين وقادرين على الشرح لآخرين لماذا تحتاج الأمة لميزانية للدولة، لضرائب، لقواعد عامة، ولمثل في التصرفات المدنية، فعند إذاً نبحث عن الوسائل التي تمكننا من تحمل مسؤولياتنا بطريقة أفضل.

هذه الثقافة العامة للموظف في وزارة المالية هي أساسية لكي تسمح وتواكب عملية اكتساب المعلومات التقنية. التمتع بهذه الثقافة يعني المعرفة الواضحة والصحيحة (وان كانت مبسطة) للمعايير الاقتصادية، الإدارية، القانونية والبشرية للبنان الحالي. هذه المعايير لا تخترع، كما أنها لم تعد هي نفسها التي عهدناها منذ ٢٠ أو ٣٠ سنة وهي ليست خاضعة لتقدير فردي من قبل كل موظف. إذن يجب تذكيرهم بها.

ثانياً: الشرط الثاني هو اكتساب ما يسمى "بثقافة التغيير".


جان فرنسوا بيجون

نحن على علم بان العالم يتغير ونريد للبنان التغير أيضاً، ولكننا نجد صعوبة في تقبل الفكرة أن ذلك يجب أن يبدأ من تغيير الذات من خلال تغيير طرق العمل وكيفية التفكير (العقلية). لهذا الموقف ما يبرره: منذ سنوات عدة، كان من المفضل عدم تغيير الذات أي لا نصبح فاسدين كالبيئة المحيطة بنا. ولكن اليوم، يجب أن نتعلم من جديد كيف نعيد النظر في تصرفاتنا وكيف نحسن باستمرار طرق العمل.

يتعلم أطفالنا في المدرسة أن العالم الذي سوف يعيشون به في السنوات العشرين المقبلة سوف يكون حتماً مختلف عن العالم الذي نعهده آخذين بالاعتبار التغير الذي يحصل في الميادين التالية: تقنيات، مواصلات، مبادئ المسؤولية، التفاعل بين الاقتصادات الإقليمية، تأثير الثقافات الأجنبية الخ... نحن الراشدون، بالنسبة لنا الخيار واضح: فإما أن نستوعب حالاً حضارة التغيير الذاتي المستمرة وإما نعتبر أنفسنا في عداد المتقاعدين. إذا انحزنا للخيار الأول فهنالك تقنية قد تساعدنا ألا وهي الإعداد المستمر. فمن خلال الاستيعاب المنتظم في جدول ساعات عملنا نعيد النظر في عملنا ونحسن تصرفاتنا المهنية وخبراتنا. سوف نتمكن من التأقلم بشكل تلقائي – ولا تخلو من بعض اللذة – مع حضارة التغيير.

إن الدورات التي تنظم في المعهد المالي والتي يدعى إليها موظفو الوزارة هي السبيل لتوفير الأدوات اللازمة. إن مبادئ دولة القانون تكمل مبادئ الضريبة على العقارات. إن وسائل التدقيق المالي الخاصة بالمؤسسات الصناعية تكمل الاستدعاء في البنية الاقتصادية اللبنانية. فالموظف في وزارة المالية يظن أنه يعلم ماهية الدور الاقتصادي للموازنة. لكن حقيقة الأمر أن أمور كهذه تكتسب ولا يمكن اختراعها. كما أن الموظف يظن أنه يعرف القواعد التي تسير عليها الدولة اللبنانية. ولكن الاستمارة التي وزعت في بداية الدورة حول دولة القانون تظهر بأننا نجهلها أو بأن الأفكار التي لدينا هي غير دقيقة في ما يتعلق بأغلبية المبادئ التي تنظم حياتنا كمواطنين وكموظفين في خدمة الدولة.

كل التنبؤات تتكامل. التدريبات المسماة بالعامة والإعدادات المسماة بالمتخصصة يجب أن تظل متلازمة.

السيد جان فرنسوا بيجون

دورات التدريب المنظمة في المعهد المالي
– صيف ١٩٩٩ – صيف ٢٠٠٠ – وأهم محتوياتها...

الاقتصاد الكلي:
– تمارين عملية هادفة إلى تطوير الاقتصاد في منطقة اقتصادية معينة
–التعريف بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية من خلال مراحل التمارين
– الاقتصاد على الصعيد الدولي، والوطني والتعريف بدور لبنان في المنطقة وفي العالم
– مقدمة حول المالية العامة

مقومات الاقتصاد اللبناني:
–اقتصاد كلي مالي متعلق بالموازنة في لبنان
–اقتصاد الموارد البشرية في لبنان
–علاقات اقتصادية خارج لبنان
–اقتصاد تطوير في لبنان

مالية عامة:
–دور الدولة في الاقتصاد
–الموازنة
–الصرفيات العامة
–السحوبات الإلزامية
–الاستدانة العامة
–تعريف بالضريبة على القيمة المضافة

محاسبة:
–دور المحاسبة الخاصة
–المحاسبة العامة
–النظام المحاسبي العام
–المحاسبة تحليلية
–المحاسبة مالية
–وضع الضرائب في المحاسبة

معلوماتية:
–مقدمة في المعلوماتية وفي برنامج Windows 95
–برنامج word
– برنامج Excel 7
–برنامج Access 95
–التعرف على برامج متخصصة ومتطورة محلياس

دولة القانون:
–مقدمة في دولة القانون
–ميزات دولة القانون

قانون المحاسبة العامة:
–النظام عام للمحاسبة العامة
–معلومات حول الآذنين بالصرف والمحاسبين
–خاصية النظام المحاسبي للدولة
–تطبيق على المالية العامة: العمليات المحتسبية العامة (الموازنة، العائدات، المراقبة والتدقيق)
–النتائج السنوية
–مشاكل وآفاق

الإدارة الحديثة:
–عمل على المواضيع الملموسة للإداريين
–تحليل، مناقشة ومعلومات جديدة
–خاتمة باقتراحات ومشاريع

مراقبون ماليون:
–تذكير بالمحاسبة العامة


صورة تذكارية بعد تدريب اللغة الإنكليزية

–مراقبة داخلية
–طرق المراقبة التحليلية
–تقارير التدقيق

العلاقة مع المواطن:
–التواصل
–دور شباك الاستقبال والدفع وأهميته
–أنواع المواطنين الذين يتعاملون مع الوزارة
–التصرف والمظهر أمام المواطن

ندوة ترحيب:
–الوزارة والدولة
–الموظف، مهماته وواجباته
–نقاشات عملية، وضع الموظف، راتبه وتقدمه في الوظيفة
–محاضرة ونقاش حول مواضيع الساعة

رسوم الانتقال:
–المبالغ المتعلقة بالرسوم
–تصاريح ضريبية
–قوانين وتفسيراتها
–تغطية الحقوق
–مناقشة عامة للمشاكل

ضريبة الدخل – الضريبة على الأملاك المبنية – الضريبة غير المباشرة:
–كينيات ترتيب الملفات
–تصنيف المشاكل
–دراسات فردية لملفات

دراسات اللغتين الفرنسية والإنكليزية:
–قواعد
–مفردات
–لفظ
–نقاشات عامة وتقنية

الضريبة على القيمة المضافة – فريق متخصص:
–تعريف بمفهوم الضريبة على القيمة المضافة
–صعوبات الإدارة
–الضريبة على القيمة المضافة في لبنان

مقدمة حول الضريبة على القيمة المضافة:
–عرض مع مراجع مرئية ومسموعة
–مبادئ الضريبة على القيمة المضافة
–مشروع لبناني
–أسئلة وإجابات

دورات التدريب والاتصالات للتحضير

في إطار التحضير لدورات التدريب التي تجري في المعهد المالي، يتم إعداد دروس جديدة بالتنسيق مع رؤساء الدوائر في وزارة المالية.

وظهرت خلال هذا النطاق علاقتهم الودية بالموظفين، وهم يدركون كافة حاجاتهم، فتحضر الدروس على هذا الأساس.

وتزايدت مؤخراً الاتصالات بين رؤساء الدوائر والمعهد المالي لإجراء التعديلات الأخيرة على الدروس. ونوجه شكراً خاصاً للسيدة إفلين مسرة (الضرائب غير المباشرة) والسيد إسكندر سمارة (رسم الانتقال) لمشاركتهم النشيطة والفعالة في تحضير دورات التدريب... بالنهاية، نتمنى أن تثمر الجهود في إنجاح العلاقة بين المعهد والدوائر المختلفة في الوزارة للتوصل إلى أفضل مردود ممكن.

رنا سلطاني

أخبار من كليرمون–فيران (فرنسا)



تمثل المعهد المالي في دورة ترفيع المهارات في التدريب، التي نظمت في المدرسة الوطنية للضرائب في فرنسا. وكان الهدف منها تطوير الوسائل التعليمية المتبعة في تحضير دورات التدريب.

شاركت إذاً في هذه الدورة التي جرت من ٢٢ حزيران إلى ٢ تموز ١٩٩٩ في مدينة كليرمون–فيران وسط فرنسا. وقد تنوعت البلاد فيها منها المغرب والجزائر وتونس ورومانيا والكاميرون والغابون فكان تبادل الخبرات مثمر ودرست جميع المسائل الرئيسية وأولها إدخال الضريبة على القيمة المضافة في هذه البلاد. ودرست كافة أشكال التواصل في التدريب:

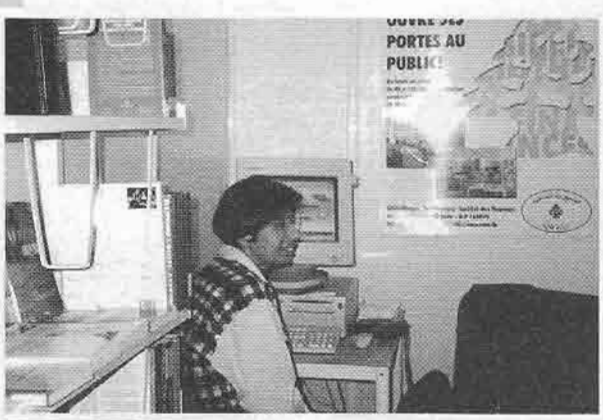


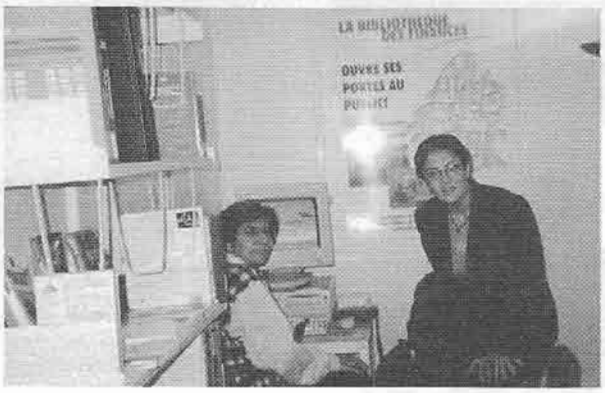
الحاضرون في الدورة

كيف تنجح طرق التواصل؟ ما هي مستوياتها المختلفة؟ الخ... دراسة شاملة عن التواصل والمبادئ والتقنيات والوسائل التعليمية، فكان تدريب جدي وفعال في جو متناسق.

رولا درويش

المكتبة المالية في معرض الكتاب





بمناسبة تنظيم معرض الكتاب الفرنسي «Lire en Français et en Musique» تناول المعهد المالي الفرصة لتعريف عامة الناس على المكتبة فيه. وعادت المساحة الصغيرة التي استعملت لهذه الغاية في "بيروت هول" بالإفادة الكبيرة في اطلاع عدد من الطلاب والمتخصصين على الخدمات التي تقدمها هذه المكتبة، لا سيما في الميادين المتخصصة... ومن الجدير بالذكر أنه الى جانب الكتب التقنية، تتميز المكتبة بقاعدة المعطيات "ألكسندري" «Alexandrie»، يمكن التوصل فيها إلى القاعدة "ايكو" «Eco» التي تتضمن كافة المقالات الاقتصادية الواردة في الصحف اللبنانية، مرتبة حسب المواضيع.

وتم هذا الإعلام على أكمل وجه من ٢٨ تشرين الاول الى ٧ تشرين الثاني ١٩٩٩. يبقى أن نشجع كل من لم يحضر إليها ليزور التشكيلة الواسعة من الكتب التقنية حول الأعمال والمالية والاقتصاد والحقوق التي تتميز بها المكتبة المالية في اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنكليزية.

علاقة الموظف بالمواطن: لقاءات طاولة مستديرة واجتماعات



٢٨ تشرين الأول – إجتماع طاولة مستديرة بحضور الوزير قرم

في إطار الجهود التي يبذلها المعد المالي لتحسين العلاقة بين المكلفين والموظفين في الإدارات المالية والجمركية، يتم تنظيم سلسلة من اللقاءات في المعهد بين الفريقين المعنيين وكان أبرزها لقائي " الطاولة المستديرة " في ١ و٢٨ تشرين الأوّل بحضور حضرة الوزير جورج قرم.



نتج عن هذين اللقاءين تأليف لجنة تشاور مؤلفة من مسؤولين عن المكلفين من جهة وممثلين للموظفين في وزارة المالية من جهة أخرى. والهدف من هذه اللجنة هو أن تجتمع بانتظام وتطرح المشاكل فتحدد أهمها وتقترح حلولاً لها. وقد عيّن الأعضاء التالية للقيام بهذه المهمّة:

المكلفون:
السادة كمال سنو – عبدالودود النصولي – منير طبارة – أحمد ممتاز – عادل كريم – مصباح مجذوب – جاك سعادة – ماركو أيوب – فادي عبود



أما لتمثيل الموظفين، فقد عينت السيدتان إفلين مسرة و حياة نادر والسادة: سركيس صقر – وليد نويهض – غسان نجا – اسكندر سمارة – حسن حنيني وجان حلبي

وتقرر انعقاد اجتماعات اللجنة نهار أربعاء كل أسبوعين وقد تم ذلك على أكمل وجه في ١٧ تشرين الثاني و ١ و١٥ كانون الأول ١٩٩٩. وقد افترق المجتمعون إلى ثلاثة فرق للعمل بمزيد من الفعالية حسب نوع المشاكل: المشاكل الجمركية – المسائل العقارية – الضرائب – ... يقام محضر لكل من الاجتماعات كما يستلزم الأمر، فيعاد النظر فيه في الاجتماع التالي قبل البدء بدراسة النقاط المطروحة على جدول الأعمال.



بالنهاية، يجب التنويه بفعالية هذه الاجتماعات التي بدأت تثمر. فقد بدأت المجموعات الثلاث بتحضير الاقتراحات لا سيما بخصوص تسهيل المعاملات والمكننة والإعلام وغيرها من مواضيع الساعة... نتمنى لفريق العمل دوام النشاط والفعالية في جهودهم ونشكرهم على مشاركتهم في سلسلة اللقاءات هذه متمنين لهم سنة جديدة هنيئة ومميزة بالخير ودوام الصحة...

حسين نعمة ،
رئيس المجلس الاعلى للجمارك



من مواليد ١١ ايلول ١٩٣٩ – النبطية
يحمل اجازة في الحقوق.

تابع دورة في مجلس الخدمة المدنية (معهد الادارة) – ادارة الجمارك – المعهد المالي.
الوضع الاداري : تدرج من مراقب مساعد في ادارة الجمارك الى مراقب اول في ادارة الجمارك ، رئيس مصلحة جمرك المطار (منذ نيسان ١٩٩٤) ، عضو مناوب في المجلس الاعلى للجمارك (لغاية ١٩٩٥/١٢/٣١) .

عمل في مراكز عديدة في ادارة الجمارك ، منها : دائرة احصاء التجارة الخارجية ، دائرة المحاسبة في المرفا ، دائرة التدقيق و التحري عن القيمة ، مصلحة الامانة الرئيسية ، دوائر المعاينة في المرفا ، دائرة الاستيراد و التصدير في المطار ، دائرة المسافرين في المرفا ، دائرة الشؤون المالية في المديرية العامة ، دائرة المسافرين في المطار و مصلحة جمرك المطار .

لبنان في خضم العولمة

أدت عولمة التجارة إلى تغيير جذري في النظم الاقتصادية والتجارية القديمة بعد أن عجزت تلك النظم على استيعاب المتغيرات الدولية والعالمية وبعد أن فشلت في مواكبة التقدم العلمي الهائل في بعض القطاعات مثل الإنتاج والنقل والاتصالات. فمبدأ "دعه يعمل ودعه يمر" لم يعد تجسيداً لحرية التجارة وازدهارها في أي بلد، وهو غير كاف لتسويق الإنتاج المحلي في الخارج، كما انه لم يعد يلبي الحاجة للاستيراد بالسعر الأمثل والكمية اللازمة أو لدعم التجارة المثلثة.

ونظرية الستار الحديدي واحتكار الدولة لوسائل الإنتاج والقطاعات التجارية بما فيها عمليتي الاستيراد والتصدير لم تصمد أمام اجتياح نظام العولمة الجديد.

وقد كان من نتيجة ذلك تخبط في التبادل التجاري العالمي وتحول اقتصادي حاد في بعض السياسات الاقتصادية للتأقلم مع النظام الجديد فسارعت الدول إلى التجمع لمواجهة هذه التغيرات في كافة القارات فقامت تحالفات اقتصادية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (NAFTA)، وفي أوروبا قام الاتحاد الأوروبي (EU) وفي آسيا تحالفت بعض الدول (ASEAN)

وقد بدأت ملامح النظام الجديد تظهر ثقلاس لمصلحة الدول المنتجة والدول المتقدمة على حساب الدول النامية فسارعت الأخيرة إلى التضامن في اتفاق ال GSP في محاولة للحد من سرعة الاجتياح الاقتصادي القادم باتجاه الدول النامية.

كل هذه الأمور كانت تحصل في ظل الجولات المتتابعة للمفاوضات حول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة والتي تحولت بعد جولة الارغواي واجتماع المغرب في نهاية العام ١٩٩٤ إلى

المنظمة العالمية للتجارة (WTO) بعد أن جرى الانضمام إليها من غالبية الدول رهبة من هذا النظام الجديد وطمعاً في أن تشكل القانون الكافي لاستقرار التبادل التجاري فيما بين الدول واللازم لإقامة التوازن بين مخاوف الدول النامية ومطامع الدول المتقدمة والمنتجة.

لم تكن هذه المخاوف التي ثارت في الدول النامية دون مبررات، فقد كان على هذه الدول الدخول في النظام الجديد من خلال اتفاق الجات وهي لا تملك أي خيار آخر، وفي طريقها للدخول، كان على تلك الدول أن تتخلى عن نظمها الاقتصادية والتجارية لتحل محلها نظم أخرى تتسم بالشفافية والبساطة ولا تتعارض مع الاتفاقيات الإجبارية التي يجب التوقيع عليها في الطريق للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولبنان لم يكن غريباً عن كل هذه التطورات فهو من الدول النامية وهو على عتبة الدخول في منظمة التجارة العالمية وهو ترتيب نفسه داخلياً وخارجياً لإقامة توازن يمكنه من الانطلاق مجدداً، بعد محنته الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك سارع بالانضمام إلى منطقة التجارة العربية وتوقيع اتفاق تيسير التجارة فيما بين الدول العربية، وفي سبيل تسريع تنفيذ هذا الاتفاق، قام لبنان بعقد اتفاقات ثنائية مع بعض الدول مثل مصر والأردن وسورية والكويت والسعودية من خلال مناطق حرة ثنائية، وهو يسير حثيثاً نحو الشراكة المتوسطية وغيرها من التكتلات التي قد تساعده في استيعاب هذا النظام الجديد، وإيجاد مصادر تمويل تكون بديلة عن الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل التي تشكل العمود الفقري لواردات الموازنة. ومن هنا كان لا بد من إجراء مسح دقيق للتجارة الداخلية وكميات الإنتاج ونوعها وجودتها وصمودها أمام المنافسة الخارجية وكيفية وقايتها من الاندثار وكيفية تسويقها في الخارج لتأمين نوعاً من التوازن بين الاستيراد والتصدير حفاظاً على ميزان المدفوعات وعلى قيمة سعر صرف العملة اللبنانية في مقابل العملات الأجنبية.

كل هذه الهواجس كانت تتطلب مشاركة فعالة من القطاع الخاص وهو لب السياسة الجديدة ومحور الاهتمام الحالي والشريك الفعال صاحب المصلحة الحقيقية، وكان المسار إلى هذه الشراكة قد تمثل في مبادرتين أساسيتين:

أولاً: استقدام خبير البنك الدولي السيد كمبرلي وقيامه بمسح ومعاينة جميع القطاعات الاقتصادية التي لها علاقة في عمليتي الاستيراد والتصدير وذلك من خلال عمله مع فريق مؤلف من مختلف القطاعات العامة والخاصة التي لها علاقة بالموضوع ومن خلال مسح أجراه بواسطة استمارات استجوابية لبعض القطاعات الاقتصادية، ثم وضع تقريره وقام بمناقشته في جلسة عامة موسعة شملت جميع القطاعات الاقتصادية في لبنان وبحضور الإدارات المعنية، وقد خلص إلى وصف دور وقوة القطاع الخاص في التأثير في سياسة الحكومة الاقتصادية.

ثانياً: لقاء الطاولة المستديرة المنظم في المعهد المالي في تموز وتشرين الأول من العام الجاري، بمبادرة مدير المعهد السيد جان فرنسوا بيجون الذي قام بجهد جبار في سبيل قيام واستمرار هذا اللقاء، بمباركة وزير المالية، وإبقاء الحوار مفتوحاً توصلاً لإيجاد لغة واحدة بين القطاعين العام والخاص تكون سنداً لإرساء شراكة حقيقية بينهما وتساهم في ازدهار الاقتصاد اللبناني والتجارة اللبنانية الخارجية.

وفي سبيل إنعاش ودفع هذا الاتجاه الجديد في الحوار لا بد من تقديم التضحيات والعون في سبيل المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، وهنا يقع على القطاع الخاص واجب السير بهذا الحوار نحو هدفه الصحيح وان يحرص على عدم تحويل المسار إلى كسب بعض الامتيازات الخاصة، وعلى هذا القطاع واجب التخلص من بعض شوائبه بكشف محاولات الغش والتهرب من الضرائب والرسوم التي تحصل لديه دفاعاً عن نفسه أولاً، وعن المنافسة التجارية الشريفة ثانياً، وعن مصلحة الخزينة ثالثاً.

حث الدولة ومساعدتها على مكننة جميع أعمال الإدارات العامة ومساعدتها ومشاركتها عند الاقتضاء في إحداث شبكات اتصال عالية الكفاءة يمكن من خلالها إجراء جميع العمليات والمعاملات الإدارية تمهيداً لإعادة النظر بأداء وهيكلية الإدارات العامة، واستغلال المكننة في تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية كافة وفي سبيل تخفيف عدد الموظفين وتخفيف كلفة الخدمات العامة، وتحسين الأداء وجودة العمل، وبهذا يكون القطاع الخاص قد شارك أيضاً في تعبيد الطريق نحو إصلاح اقتصادي وإداري حقيقيين يكونان عندها ضرورة وواجب.

بقلم الدكتور حسن حنيني

TVA



لمحة عامة عن الضريبة على القيمة المضافة

يثير إدخال الضريبة على القيمة المضافة في النظام الضريبي اللبناني الكثير من الجدل فبدلاً من أن يطمئن هذا المفهوم المكلفين، يبقى غامضاً ويثير مخاوفهم. وفي هذا الإطار، ينبغي تفسير هذا المفهوم وتبرير ضرورة اعتماد هذه الضريبة.

إن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك تقضي بإلحاق ضريبة بالقيمة المضافة لمنتوج ما في كل مرحلة من مراحل إنتاجه وتسويقه. وفي نهاية المطاف، يدفع المستهلك الثمن النهائي.

إن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة عامة وواحدة كما أنها تجبى وفقاً لنظام الدفع المجزّأ. ويتم تنظيم دفع الضريبة على القيمة المضافة بطريقة تجعل الكلفة الضريبية الشاملة تتناسب مع الضريبة المحتسبة على سعر المبيع النهائي المطلوب وذلك عند نهاية الدورة الاقتصادية التي تضع السلع والخدمات في متناول المستهلك.

وقد جعلت الخطة الخمسية من الضريبة على القيمة المضافة الأداة الأساسية التي تسمح بتحقيق توازن الميزانية. ومن الواضح أنها ليست المورد الوحيد المناسب فبهدف وضع حد لتفاقم الدين ولتأمين سيولة، قد نتمكن من تحقيق فيض أولي من خلال اللجوء إلى الضرائب غير المباشرة. لكن، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سعر النفط الذي هو بين الأكثر انخفاضاً في العالم، فلن تكون زيادته غير عادلة في بلد يعاني من نقص أكيد في وسائل النقل العامة.

وستتأثر بالتالي الضرائب المباشرة إذ أن الضريبة على القيمة المضافة لن تتمكن وحدها من تحقيق توازن الموازنة وتسديد الدين، إضافة إلى انه لا بد من التعويض على اعتمادها من خلال اعتماد أساليب أخرى، لا سيما تعزيز الحماية الاجتماعية وتكييف معدلات ضريبة الدخل والضريبة على الشركات.

سيتم تحصيل القسم الأكبر من الضريبة على القيمة المضافة عند دخول الواردات إلى الأراضي اللبنانية نظراً إلى الحجم الكبير لهذه الأخيرة. وسيتم احتسابها على أساس يساوي قيمة المنتوج عند مروره الجمارك يضاف إليها الرسم الجمركي إذ لا يمكن إلغاء هذا الرسم كلياً من دون تحقيق توازن مع المورد الذي تؤمنه الضريبة على القيمة المضافة للموازنة. ويقضي الأمر باعتماد قواعد دقيقة متعلقة بالطبيعة وبالقيمة الجمركيتين، مع التنبه إلى إمكانية تخفيض الرسوم الجمركية إلى حد ٥٠٪ وزيادة قيمة الضريبة على القيمة المضافة على المدى الطويل.

نشير في هذا الصدد إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم مبلغ خمسة ملايين "اليورو" لتطبيق خطة شاملة تهدف إلى تحديث النظام الضريبي قبل اعتماد الضريبة على القيمة المضافة.

بقيت ضرورة تحديد نسبة الضريبة على القيمة المضافة. فهل ستكون نسبة واحدة أو متعددة؟ فالنسبة الواحدة سهلة الاعتماد فيما تحمل النسبة المتعددة من عواقب التضخم. و تراودنا أسئلة عديدة، فمن سيخضع لهذه الضريبة؟ ما ستكون النسب التي تحتسب بها؟
في النهاية، الآراء متعددة ومتضاربة ولكنه من المؤكد أن إدخال الضريبة على القيمة المضافة في النظام الضريبي في لبنان غدا حتمياً.

إعداد سين فران

ترجمة دنيال معوشي

تدريب الضريبة على القيمة المضافة (TVA) يتم في المعهد المالي





أعطى مساعد المدير في الإدارة العامة للضرائب في المغرب، السيد محمد فتحي، محاضرات في الدورة التدريبية التي جرت في المعهد المالي في تاريخ ١-٢ و٣ كانون الأول، وهدفت هذه المحاضرات إلى تعريف الموظف اللبناني على مفهوم الضريبة على القيمة المضافة.

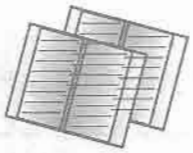
وقد استهل السيد محمد فتحي محاضرته بلمحة تاريخية تناولت التجارب المختلفة لإدخال الضريبة على القيمة المضافة وبشكل خاص ما حصل في المغرب وبالفعل يبقى هنا المفهوم حديثاً بالنسبة للبناني علماً أن هذه الضريبة ستكون موضع التنفيذ في عام ٢٠٠١. كما أن السيد فتحي قام بعرض واضح لطرق التطبيق والحسنات الضريبة على القيمة المضافة. تلا ذلك التطرق لمسائل اكثر دقة كنسب معدلات حسابات الضريبة، العمليات التي تكون هذه الضريبة مستحقة (إجبارية)، والتي تنطبق عليها بشكل اختياري، المواضيع الأكثر أهمية والحالات الخاصة الخ...

وبالنهاية يمكننا القول إن هذه الدورة التدريبية تمت على يد خير على درجة عالية من المقدرة بحيث تمكن السيد فتحي من تفسير هذا المفهوم على افضل نحو. ولكنه من المؤسف أن هذا الخبير قد غادر لبنان...

ويجدر التنويه أن الموظفين الأكثر استيعاباس لمحاضرات السيد فتحي سوف يتولون أمر إعداد الدورات التالية. نصر على توجيه شكر خاص للموظفين الذين ساعدوا في إعطاء لمحة عن هذه المحاضرة أملين رؤيتهم يكملون مسيرة المدرب السيد فتحي في المعهد المالي في هذا التدريب...

...المزيد عن الضريبة على القيمة المضافة...

يجدر بالذكر أنه تمّ تنظيم لقاء طاولة مستديرة يليها نقاش في غرفة الصناعة والتجارة حول موضوع الضريبة على القيمة المضافة، بحضور حضرة وزير المالية السيد جورج قرم والخبير الفرنسي السيد باتريس كاهار، مفتش عام في وزارة المال والاقتصاد والصناعة في فرنسا والسيد روي بدارو العضو في مجلس إدارة غرفة الصناعة والتجارة. تبدأ الجلسة بكلمة من كل من السادة المذكورين ثم يفسح المجال للنقاشات وتطرح الأسئلة والمشاكل وتقترح الحلول.. ذلك نهار الخميس ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ عند الساعة الخامسة من بعد الظهر...



مكننة وزارة المال
حركة دائمة واستعداد للألف الثالث

تمثل وزارة المالية الآلية المحركة لـ ١٥٥ إدارة ومؤسسة عامة، عدا ما يتبعها من مكاتب في المحافظات والأقاليم ينبغي أن تكون على اتصال دائم بالإدارات المركزية التابعة لها.

فعلى الرغم من التأخر في عملية إدخال المكننة لتفعيل عمل الإدارات العامة، فإن وزارة المالية التي عرفت المكننة منذ الستينات ثم جاءت الحرب لتوقف التطوير لمدة عشرون عاماً، استطاعت أن تقطع شوطاً من أشواط رحلتها المتشعبة نحو إنجاز المكننة في معظم أقسامها الرئيسية، من المالية العامة إلى الجمارك وصولاً إلى الشؤون العقارية والمساحة.

– المعوقات

وتختصر أبرز مشاكل الوزارة في عدم اعتراف النظام الإداري القائم بالمعلوماتية كقطاع أساسي يجب أن يكون في صلب الأجهزة الإدارية التي لا يمكن لإدارات الدولة أن تعمل بدونها وهذا أدى إلى اقتصار عدد الموظفين الذين يستعملون الكمبيوتر على السكرتيرات وهذا مرده إلى استعماله كآلة كاتبة وبعض المهندسين والتقنيين في إدارات المعلوماتية وهذا الأمر نجم عنه نقص في عدد الأجهزة المستعملة، والحاجة إلى تأمين الاتصالات عبر شبكة معلوماتية، إلى ما يتبع ذلك من شروط عمل ورواتب لا تتناسب والكفاءات المطلوبة، كما يتعدى معدل سن الموظفين في وزارة المالية مثلها مثل باقي إدارات الدولة الـ ٥٦ عاماً.

هذا ما قاله السيد يحيى الحكيم مدير مكتب وزير المال مضيفاً: كانت الحاجة ضرورية لوضع خطة موحّدة لإدارات الدولة بتطبيقات مختلفة طبعاً، حيث يقسّم العمل إلى مراحل لتبسيطه ومن ثم تنفيذه، وهنا نصطدم بمشكلة عدم توفر الإحصاءات اللازمة في كافة المجالات لمعرفة الواقع بالأرقام وبناء قرارات سليمة على أساسها. وهذا هو ما دفعنا للعمل على إنشاء قاعدة معلومات لاستخراج البيانات والتقارير التي تساعدنا على وضع الدراسات والتحليلات الخاصة بهيكلية الإدارات والموظفين فيها ومدى فاعلية عملهم وكلفته والقيام بالأبحاث عن طبيعة المهام التي يقومون بها. والمؤسف أن عملاً ضخماً قد أنجز ولكنه بقي مبعثراً ولا يمكن أن يؤدي إلى الأهداف المطلوبة منه.

وأضاف: أما على صعيد الاتصالات فإننا نعمل على إنشاء دائرة خاصة للمعلومات والمراجعات لتعريف المواطنين بواجباتهم ونعد البرامج لتعريف الموظفين واجباتهم تجاه المواطنين عبر نظم تسهّل المعاملات الخاصة بهم، بالإضافة إلى العمل على توحيد وتقليل المستندات واطلاع المواطنين على مراحل المعاملة عبر أبحاث لتوصيف الوظائف وتنظيم سير المعاملات ومكننتها.

– المالية العامة

كانت وزارة المالية من أوائل الوزارات التي تمّ مكننتها في بداية الستينات، ولكن الحرب أتت على مجمل التجهيزات التي كانت تعمل في الوزارة ولم يتم تجديدها سوى عام ١٩٩٦، وترافق مع تشكيل فريق متخصص من خبراء لبنانيين للقيام بهذه المهمة في مديرية المالية العامة.

وقد أفادنا السيد جورج ضاهر مدير المركز الآلي في وزارة المالية بمعلومات جمة عن السياسة التي يتمّ اتباعها بالإضافة إلى إلقاء الضوء على مراحل العمل والمشاريع التي يتمّ تنفيذها في الأقسام وتلك التي هي قيد الدرس.

قال: كما هو مفترض في كل عمل علمي فقد تم تقسيم العمل إلى مراحل لتطبيقه بشكلٍ دقيق وسليم وذلك لتحقيق هدفين أساسيين يتمثل الأول بتلبية حاجات كل إدارة في الوزارة إلى المعلومات التي تحتاج إليها لتأدية واجباتها ولبناء سياستها واتخاذ قراراتها عبر هذه المعطيات. والثاني هو تدريب الموظفين في الوزارة على التعامل مع الكمبيوتر واستغلال الفرص المتاحة أمامهم من المكننة.

أما مديرية المالية العامة، التي يتولى المركز مكننة وحداتها المختلفة، فتتألف من مديريات الموازنة والصرفيات والخزينة والمحاسبة العامة والواردات. وإلى جانب هذه المديريات هناك ٦ ماليات مقسمة حسب المحافظات و٢٤ محتسبية في كافة الأقضية.

وانطلقت عملية المكننة بتحضير وتنفيذ برنامج نظام إدارة الموازنة الذي يعتبر من أهم البرامج حالياً في وزارة المالية، وقد تمّ تطبيقه في نهاية العام ٩٨. وعلى الرغم من المشاكل التي واجهتنا بعد حريق الطابق الذي كنا نشغله، إلا أننا استطعنا تنفيذ موازنة العام ١٩٩٩ عبر هذا البرنامج. وقد زيد عليه أيضاً بعض الإضافات والوظائف لمكننة وربط أعمال الوزارات المختلفة مع وزارة المالية لتحضير وتنفيذ الموازنة. وقد قام مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري بفضل قرض من البنك الدولي، بشراء المعدات اللازمة وتوزيعها على ٥٢ مديرية وإدارة في بيروت كي تكون مرتبطة عبر شبكة اتصالات بنظام إدارة الموازنة المذكور. ونحن بصدد تنفيذ هذه الخطة لتطبيقها مع بداية سنة ٢٠٠٠.

وتابع مضيفاً: وحالياً يمكن الحصول عبر نظام إدارة الموازنة على أية معلومات تتعلق بالموازنات السابقة منذ العام ٩٤ لغاية اليوم بالشكل والطريقة المطلوبة. وقد تم وضع برنامج الرواتب والتقاعد لدائرتي

الرواتب والتقاعد في مديرية الصرفيات التي تضم أيضاً دائرة التدقيق والصرف. ونحن في صدد استكمال هندسة وتصميم البرنامج لتصبح قادرة على القيام بجميع الوظائف المطلوبة لمكننة العمل بشكلٍ شامل، إذ تهدف خطة عملنا إلى تنفيذ هذا النظام بداية العام ٢٠٠٠ لتصبح بذلك مديرية الموازنة ومديرية الصرفيات ممكننتين مكننة تامة.

وتطرّق السيد ضاهر لبرامج الخزينة والمحاسبة الذي تمّ وضعها أواخر العام ٩٦ قائلاً: يتضمّن البرنامج نظام المحاسبة، ونظام عمليات الصندوق، ونظام عمليات إدارة كل مدفوعات الخزينة من أمانات وتأمينات وكفالات لحسابات البلديات والودائع وسلفات الخزينة، ونظام الطوابع. وتغطي هذه البرامج قسماً كبيراً من أعمال الخزينة والمحاسبة، وقد تمّ تطبيقها في ٩٧/٠١/٠١ في بيروت وكل المحافظات. ونتيجة ذلك، أصبح بإمكان وزارة المالية توفير كافة المعطيات عن وضعية الخزينة فيها من مصادر الإدارات المختلفة لديها وإصدارها شهرياً بعد أن كانت تعتمد على مصرف لبنان للقيام بهذا العمل سابقاً.

أما عن نظام الدفع عبر المصارف الخاصة فأشار: إلى أنه في العام ٩٨ بدأ العمل على وضع برنامج خاص بين وزارة المالية والمصارف الخاصة للتعاطي مع عمليات الدفع في هذه المصارف، وذلك عبر نظام مكننة الدفع عبر المصارف التجارية والذي يتضمّن أيضاً نظام دفع رسم الميكانيك الذي طبّق في جميع المصارف اللبنانية لجباية الرسوم تسهيلاً للمواطنين في هذا الإطار. أما عن مكننة مديرية الواردات التي تتألف بدورها من سبع دوائر هي دائرة ضريبة الدخل ودائرة ضريبة رسم الانتقال ودائرة الأملاك المبنية ودائرة الضرائب غير المباشرة ودائرة التشريع الضريبي ودائرة التحسين والدائرة الإدارية. وقد تمّ وضع نظام خاص هو نظام ضريبة الأملاك المبنية، والذي يتضمّن نماذج خاصة لتعبئتها من قبل الدوائر المالية في كل المحافظات كي ترسل إلى مركز الإدخال التابع لوزارة المالية في مديرية الواردات، حيث يحتسب الكمبيوتر الضريبة ويصدر جداول لكل مكلف وعقار. كما تمّ في العام ٩٨ إصدار جداول التكليف للأعوام ٩٣، ٩٤، ٩٥ و٩٦ وخلال هذا العام سوف نصدر جداول ٩٧ و٩٨ وأعتبر السيد ضاهر أن الخطة تهدف إلى إجراء دراسة شاملة عن الأملاك المبنية في لبنان كونها من المواضيع المعقدة والتي ترعاها قوانين يجري تعديلها بين الحين والآخر ليساعد هذا النظام على تبسيط العمليات العائدة لضريبة الأملاك المبنية وتنفيذه. أما فيما يتعلق بضريبة الدخل فهناك بعثة كندية يعاونها فريق عمل من الوزارة وضعت برنامجاً لتنظيم العمل الخاص بضريبة الدخل وخلق قاعدة معلومات للمكلفين سيغذى سنوياً لغاية تغطية كافة المناطق اللبنانية.

وأضاف: أمّا البرامج التي نقوم بالعمل عليها فقد باشرنا بتحضيرها عام ١٩٩٦، ونفذ قسم كبير منها ولكن الطريق امامنا ما زال طويلاً. وفي البداية استعملنا برامج Progress للتطبيقات وخوادم Novell ونظم OS ولكننا عدنا إلى اعتماد مايكروسوفت MS NT لربط الشبكات، ونظام أوراكل مُكفّد لقواعد المعلومات والتي تعتبر حالياً الأكثر تطوراً في العالم. وسوف يتمّ الانتهاء من تحويل جميع البرامج من النظم القديمة إلى النظم الجديدة خلال العام ٢٠٠٠ حيث سيكون العمل في الوزارة والماليات الرئيسية ممكنناً بكليته. وتتميز كل هذه النظم والبرامج بأنها نظم زمفتوحةس Open Systems تسمح وتسهّل التداخل ونقل البيانات في ما بينها بشكلٍ دقيق وسريع وآمن.

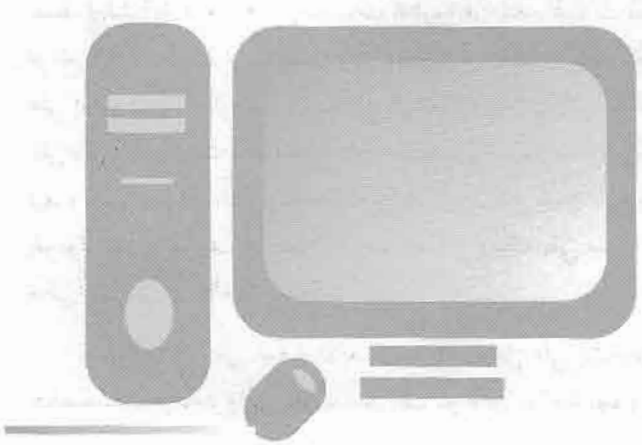
أما فيما يتعلق بشبكات الاتصال Area Network (WAN) Wide، فقد تمّ خلال عام ١٩٩٨ وضع خطة أولية لربط الإدارات في الوزارات المختلفة مع وزارة المالية لتصبح شبكة متناسقة قادرة على تنسيق العمل والتخاطب عبر الشبكة لتوفير الوقت وزيادة فاعلية العمل وخفض التكاليف. والمشروع ممول من البنك الدولي، وسوف يتم إنجازه خلال عام بالاشتراك مع مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري.

كما يتم حالياً إنجاز مشروع استكمال ربط كافة الوحدات العاملة في مديرية المالية العامة المبنى المركزي بشبكة محلية .(LAN) Local Area Network وهذا موضوع يعطي الأولوية نظراً لأهميته وضرورة إفساح المجال أمام جميع الوحدات في الإدارة المركزية من الإفادة من التسهيلات المعلوماتية وبنك المعلومات الموحد.

وأشار السيد ضاهر إلى أنه يوجد حالياً حوالي خمس مائة موظف يستعملون الكومبيوتر لإنجاز الأعمال اليومية في الوزارة وأنه يأمل أن يتضاعف هذا الرقم قبل نهاية الـ ٢٠٠٠ [...]

يجدر بالذكر أننا قد نتطرق لاحقاً إلى موضوع المكننة في المديرية العامة للجمارك في عدد آخر من «حديث المالية».

-عن المجلة الاقتصادية الشهرية الاقتصاد والأعمال / آب ١٩٩٩-



بقلم الموظفين في الوزارة...
مشكلة العام ٢٠٠٠

ما كانت مشكلة العام ٢٠٠٠ المسماة ب bug 2000 أي حشرة العام ٢٠٠٠؟ هل ستحصل مشاكل أخرى في هذا القرن الجديد؟

لا شك أن كل شخص يعمل على حاسوب قد سمع بمشكلة العام ٢٠٠٠. وقد طرحت هذه المشكلة على مستويين:
-أولا: في ما يتعلق بالتجهيزات التي تحوي الساعة الداخلية للحاسوب أي BIOS (Basic Input/Output System) ونظام الاستعمال.

	ثوان	دقائق	ساعة	يوم	شهر	سنة	قرن
١١:٥٩:٥٩ بعد الظهر (p.m.): نهار ٣١ كانون الأول ١٩٩٩	٥٩	٥٩	٢٣	٣١	١٢	٩٩	١٩
	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
١٢:٠٠:٠٠ قبل الظهر (a.m.) نهار ١ كانون الثاني ٢٠٠٠.	٠٠	٠٠	٠٠	٠١	٠٠	٠٠	١٩

- ثانيا: مشكلة البرامج المؤلفة من اللغة والتطبيق مثل برنامج المحاسبة. تألفت هذه البرامج لتحوي المعطيات حول المحاسبة المتعلقة بمجتمع ما.

تتألف السنة من أربعة أرقام ٩-٩-٩-١- ويمثل أول رقمان منها القرن بينما يرجع الثانيان إلى السنة الحالية.

في الستينات والسبعينات كان الحاسوب يستعمل ذاكرة ومعدات حفظ مرتفعة الثمن وفقيرة الأداء. ولحفظ تلك المعطيات، كان على المبرمجين اللجوء إلى طريقة موحدة بالنسبة إلى التواريخ بتسجيل آخر رقمين من السنة فقط. مثلاً بالنسبة إلى تاريخ ولادة في ١-١-١٩٥٩، كانوا يسجلون ١-١-٥٩ لتوفير قدرات الحفظ لدى الحاسوب.

بقي نظام التسجيل على هذا النحو بالرغم من تطور وسائل الحفظ في الحاسوب وتوسيع طاقة كمية المضمون الممكن. لم يخطر لأحد انه بتسجيل العام ١٩٥٩ بالرغم من ٥٩، قد يحدث التباساً مع العام ١٨٥٩ أو حتى مع العام ٢٠٥٩.

لم تصبح مشكلة التاريخ جلية إلا في بداية التسعينات فلنظام التواريخ برقمين تأثير على المعلومات والعمليات المتعلقة بها، لا سيما الطرح والمقارنات.

على سبيل المثال، إن كنت ولدت في العام ١٩٦٠ وسألت الحاسوب عن عمرك، سوف يطرح ٦٠ من ٩٩ ويرجع إلى ٣٩ وعلى العكس، بالنسبة إلى العام ٢٠٠٠،



سيطرح الحاسوب ٦٠ من ٠٠ ويعطي عدداً سلبياً هو -٤٠ (-٤٠) وهذا أمر غير معقول. وسيحصل خطأ كهذا على كل عملية حساب تتضمن تاريخاً ما.

وحاول بعض الأذكياء التلاعب على عدادات شركات الكهرباء والماء والهاتف والمصاعد بسبب عدم توفر برامج التصليح للحاسوب بما في الكفاية...

قصة حقيقية:

قبل حلول الألفية الجديدة، اتصل السيد فلان بصديقه في الولايات المتحدة ودام الاتصال ٥ دقائق لكنه سجل بمدة ٩٩ عام! لم تكن مؤسسة الهاتف قد حضرت برامج الحاسوب كما ينبغي:
-بداية الاتصال: ٩٩/١٢/٣١ الساعة ١١:٥٨:٠٠
-النهاية: ٠٠/١/١ الساعة ٠٠:٠٣:٠٠
وكان الحساب (٠٠-٩٩) أي ٩٩ وقد رفعت دعوى لحل المشكلة

إحصاءات مدهشة:

تمت دراسة على ٦٤٣ شخصاً بخصوص مشكلة العام ٢٠٠٠ فكانت النتائج التالية:
-٣٨٪ اعترفوا بعدم وعيهم للمشكلة
-٦٢٪ كانوا مهتمين بالمشكلة
-بين المهتمين (٦٢٪):
*٥٠٪ ظنوا بان المشكلة لن تطالهم
*٨٠٪ كانوا متأكدين بأن المشكلة ستحل قبل حلول العام ٢٠٠٠

ولن تتوقف المشكلة هنا:فبانتظار المبرمجين مصاعب جديدة...
وسيبدأ ذلك نهار ٢٩ شباط، وهو نهار يجهل الحاسوب بوجوده! فالعديد من البرامج-خصوصاً التي تنظم الساعة الداخلية في الحاسوب، لم تأخذ بعين الاعتبار أن العام ٢٠٠٠ سيكون سنة كبيسة. فالسنوات المنتهية بصفرين لا تكون كبيسة إلا في حال يقسم أرقامها على أربعة، وهو الحال بالنسبة للعام ٢٠٠٠ . هذه مشكلة أخرى لم تتفادى في بعض البرامج.

من جهة ثانية، نهار ١٩ كانون الثاني ٢٠٣٨ عند الساعة ١٤:٣، قد تلتبس الساعات في بعض الحواسيب وترجع في الوقت إلى نهار ١ كانون الثاني ١٩٧٠ فستكون المشكلة نفسها بالنسبة للبرامج المعدة في الثمانينات أو التسعينات. زسيكون تجنب المشكلة بزيادة طاقة الحفظ في الآلات.

في ما يلي دراسة حول بعض البرامج وبرامج الاستعمال:

البرنامج	هل يتماشى مع حلول العام ٢٠٠٠
Access, 2nd version	كلا
Access 95, Version 7	نعم حتى العام ٢٠٣٥
Access 97, Version 8	نعم حتى العام ٢٠٣٥
Excel, Version 5 à 8	نعم حتى العام ٢٠٣٥

برنامج الاستعمال	هل يتماشى مع حلول العام ٢٠٠٠
DOS	كلا
Windows 3.x	كلا
Windows 95	نوعاً ما
Windows 98	نوعاً ما
Windows NT	نوعاً ما

مريال مكشن
مايا جاجي

خطوبة، زفاف، متفرقات

خطوبة



* تمت خطوبة الانسة حسانة بعلبكي (المركز الالي) على الاستاذ ربيع مراد



* تمت خطوبة الانسة نيبال الديراني (الاملاك المبنية) على المعاون هادي يعقوب

* لور العلم (محررة في مالية لبنان الشمالي) على الاستاذ شربل العلم في ٩٩/٩/٥ في كنيسة مار ليشع – بشري

* منى شعبان (مراقب ضرائب لبنان الشمالي) على الأستاذ مكرم عويدات في ٩٩/٩/١٩ في بلدة شحيم – الشوف

* هادي نرش (مراقب رئيسي – مالية جبل لبنان) على الآنسة ريما خالد ربح

* السيد سيمون الياس ناشف على الآنسة ليليان عوض (مراقب ضريبة دخل – مالية جبل لبنان) في كنيسة دير المخلص صربا



* تم زفاف المراقب منال عطوي (ضريبة الدخل) على الاستاذ حسين عطوي

* تم زفاف المراقب وليد شرف الدين (ضريبة الدخل) على المحررة في مصلحة الصرفيات على الانسة رضا قيسي

زفاف



* جورج بو فرنسيس (مراقب ضرائب رئيسي– مالية لبنان الشمالي) على ميرنا دبج (مراقب ضرائب رئيسي - مالية لبنان الشمالي) في كنيسة مار مارون – طرابلس

ولادة

* رزقت دانيا المهتدي (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) مولودة انثى اسمتها سارة

* جوزيان موسى (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) مولودة انثى اسمتها ميشال

* رزق علي ضاهر (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) مولودا ذكرا اسماه عمر



* لورندا غفري (مراقب املاك مبنية) مولودا ذكرا اسمته ايلي

* طوني ايوب (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) مولودا سماه جورج

* جان الياس (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) انثى اسماها امانذا

* لينا وهبة حمود (مراقب املاك مبنية) مولودا ذكرا اسمته طارق

* غادة رشوان مشتف (مراقب املاك مبنية) مولودة انثى اسمتها ريتا

* رزقت المراقب فوزية نجارين (ضريبة الدخل) بمولودة انثى اسمتها لين

* هناء عطوي (ضريبة الدخل) مولودة انثى اسمتها دانا

* المحرر عبير بدوي (الاملاك المبنية) مولودة انثى اسمتها اميرة

اخبار متفرقة



* انهت الانسة رانيا بدرا (المركز الالي) سنتها الرابعة حقوق بنجاح

* حازت الآنسة مايا طيارة (المعهد المالي) على إجازة من الجامعة الأمريكية في الإدارة العامة بنجاح ونأمل لها التوفيق في متابعتها للتوصل إلى الماجستير كما تنوي

حلقة متراصة


دعد بيسار غلاييني

مقومات النجاح قوة قاهرة مستنفرة، تحتم التواصل و الترابط بين مقتضيات ظروف العمل و تامين مكونات نجاحه ؛و هنا يكمن التعاون الوثيق و الرؤية الموحدة لخلق مواكبة متطورة حثيثة ، تتماشى و الاستحقاقات المتتالية لتفعيل العمل الإفرادي و الجماعي الذي يختصر راحة المواطن .

فكان للمعهد المالي باكورة تعاون صادقة مع إدارة الجمارك التي بادلته الانفتاح و الحرص الشديد على إنجاح كل ما يؤول إلى تقدم و تطور أساليب العمل . فالحلقة المتراصة القائمة بين القيمين على المعهد المالي و الجهاز البشري التابع لادارة الجمارك هو خير دليل على ميزة الوعي و الاحترام للنجاح و الإبداع في صياغة المستقبل . والشهادة الحية ، التجاوب في الحلقات و الندوات التي تنظم باستمرار بالتفاهم التام بين المعنيين .

نشرة صادرة عن المعهد المالي–هاتف (٠١) ٤٢٥١٤٨/٩
(٠١) ٤٢٦٨٦ فاكس
تحرير: هلا قمبريس

تصوير: أحمد حصري

حياة الوزارة والجمارك: دعد بيسار غلاييني

تنفيذ وإخراج شركة BOGUS
هاتف (٠٣) ٩٠٢١٦٨ – (٠٣) ٧٣٢٨٦٩

طباعة: السيد أمين فغالي

شكر خاص للشركة اللبنانية الأوروبية ش.م.ل لتقديمها طباعة هذه النشرة